

السياحة في لبنان تدفع ثمن المعارك السياسية

محاولات لإنقاذ القطاع بمبادرات قديمة يصعب تنفيذها



هروب جماعي للسائح

إلى تراجع بنحو 40 بالمئة في المداخل السياحية منذ بداية العام لإسيما القطاع الفندقي.

كما تأثرت المداخل السياحية بحظر سفر الخليجيين إلى لبنان، ففي حين بلغ مدخول القطاع خلال 2010 أكثر من 8 مليارات دولار تراجع خلال الأعوام اللاحقة حتى وصل في العام الماضي إلى نحو 3.8 مليار دولار.

ويشهد لبنان أزمة مالية واقتصادية حيث وصلت البطالة إلى 50 بالمئة وضاعت أكثر من 160 ألف وظيفة في الآونة الأخيرة، في وقت يعيش فيه 1.5 مليون لبناني تحت خط الفقر، بحسب تقارير أممية.

وانعكست الأزمة نقدياً بشح الدولار في الأسواق وتراجع سعر صرف الليرة أمامه.

ارتفاع عدد الزائرين الأوروبيين وعودة السعوديين الذين رفعت حكومتهم هذا العام تحذيراً بشأن السفر إلى البلد.

80
بالمئة معدل تراجع نشاط القطاع السياحي منذ بداية العام الجاري مقارنة مع 2018

وانقسم اللبنانيون بين النشأول والتشاؤم بشأن فرص نجاح الموسم السياحي الحالي الذي يعتمد على تدفق السياح الخليجيين.

ويقول خبراء ومتعاملون في القطاع إن الاضطرابات السياسية والأمنية أدت

تتجاوز إيرادات القطاع سبعة مليارات دولار بنهاية العام الجاري، بما يزيد بنحو 46 بالمئة عن العام الماضي.

وأكد في ذلك الوقت أن حجوزات شركات الطيران والفنادق وشركات تاجير السيارات تدل على أن هناك مؤشرات للنمو وأن 2019 ستكون أفضل سنة للسياحة اللبنانية.

وعزا كيدانيان الدعم الذي تلقاه القطاع إلى تحسن الوضع الأمني، والجهود الرامية إلى طرق أسواق جديدة فضلاً عن تحسين العلاقات مع السعودية.

ولكن في ظل الظروف الراهنة يبدو تحقيق ذلك الرقم أمراً مستحيلاً رغم أن القطاع حقق عوائد في النصف الأول من العام الحالي أكبر بمقارنة سنوية.

وكان لبنان يامل في أن يشهد أفضل موسم سياحي له منذ 2010 بفضل

ويعمق هذا التأجيل أزمة تشكيل الحكومة المقبلة، ويفاقم من غضب الشارع، وسط تقايف للمسؤولية بين الفرقاء السياسيين، خصوصاً وأن التأجيل يعتبر الثاني الذي تعلن عنه الرئاسة لمنح الوقت لمزيد من المشاورات. وأجبرت احتجاجات شعبية متواصلة الحريزي على تقديم استقالة حكومته، في 29 من أكتوبر الماضي، فيما يطالب المحتجون بحكومة تكنوقراط بعيداً عن القوى السياسية.

ووفق خطة سياحية سابقة، يتطلع لبنان إلى أن تجني الدولة عوائد أكبر خلال السنوات المقبلة بعدما كانت خلال السنوات الماضية تحصل على إيرادات لا تتجاوز 800 مليون دولار.

ونسبت وكالة رويترز لوزير السياحة قوله في يوليو الماضي، إنه يتوقع أن

بشدت المعارك السياسية في لبنان، مع تصاعد الاحتجاجات، وتأول الأوساط السياحية بانتعاش القطاع، والذي يحاول جاهداً منذ فترة الابتعاد عن دائرة الركود، في ظل قسوة الظروف الاقتصادية التي طالت معظم القطاعات حيث باتت مهددة أكثر من أي وقت مضى.

وزادت المتاعب، التي تواجهها السياحة جراء النزاعات السياسية الداخلية وتحذيرات من دول خليجية إلى مواطنيها من السفر إلى لبنان. وأكد رؤساء النقابات السياحية خلال اجتماع طارئ مع وزير السياحة في حكومة تصريف الأعمال أوديس كيدانيان مساء الثلاثاء أن الأزمة وصلت إلى حدود يصعب التعايش معها وتتطلب جهوداً استثنائية لتأمين استمرارية القطاع السياحي.

وضم الاجتماع رؤساء النقابات السياحية من الفنادق والمؤسسات السياحية البحرية والمطاعم والمقاهي والملاهي ووكالات السياحة والسفر والشقق المفروشة وشركات تاجير السيارات والإدلاء السياحيين.

وتحاول بيروت استنقاذ السياح الأجانب واستمالة الزوار العرب وخاصة الخليجيين منهم، فضلاً عن المغتربين من خلال حملات ترويجية أطلقتها منذ أشهر. وأكد كيدانيان أنه تم الاتفاق على إطلاق مبادرة تمكن من استقبال المغتربين، بالإضافة إلى الوافدين من الدول العربية المجاورة من خلال حوافز تقدم من قبل شركات الطيران والفنادق والمطاعم.

وتعهد الوزير بتوفير مقومات هذه المبادرة، مشيراً إلى أن من شأن نجاحها تحريك عجلة الاقتصاد من خلال دخول العملة الصعبة نتيجة العروض التي سوف يتم طرحها من خلال هذه المبادرة.

ووجه لبنان قبل فترة أنظاره إلى آخر ملاذات الاقتصاد المتعثر بالرهان على السياحة في خضم أزمات كتبت انتعاش النمو المحاصر بالتجاذبات السياسية.

وفي الدقائق الأخيرة، أعلنت الرئاسة اللبنانية تأجيل الاستشارات النيابية، والتي كانت مقررة الاثنين الماضي لتسمية رئيس للوزراء، إلى اليوم الخميس، بناء على طلب من رئيس الحكومة المستقبل سعد الحريري.

بيروت - دخلت صناعة السياحة اللبنانية في أزمة جديدة بسبب الضبابية السياسية التي تكتنف مشاورات تشكيل الحكومة بفعل الضغوط الشعبية لإصلاح الاقتصاد المترنح على شفاهاوية. وكشفت بيانات حديثة نشرتها وزارة السياحة أن القطاع سجل تراجعاً كبيراً وصل إلى حدود 80 بالمئة قياساً بالعام الماضي، بسبب الاحتجاجات التي دخلت شهرها الثالث والتدهور الاقتصادي الذي تشهده البلاد.

ويجمع الخبراء على أن أوضاع القطاع هي المقياس الأول لحالة اقتصاد البلاد، وأن حجم النشاط في قطاعات كثيرة يعتمد على مدى ازدهار الحركة السياحية.



أوديس كيدانيان

سنقدم حوافز مغرية للمغتربين والوافدين العرب والأجانب

ويتزامن إعلان البيانات مع نفي جمعية مصارف لبنان وجد نية للتوقف عن إجراء عمليات الدفع نقداً بالعملة الأجنبية بعد أعياض المبادلات، التي تعد فرصة لاستقبال المزيد من الزوار.

وقال رئيس مجلس إدارة الجمعية سليم صفيح في بيان "هناك أخبار محض إشاعات عارية عن الصحة تماماً، وهي تندرج في إطار الحملة المستهجنة التي تستهدف القطاع المصرفي في هذه المرحلة الحرجة".

وأضاف "يتركز اهتمام المصارف على الحفاظ على ودائع المواطنين في انتظار تشكيل حكومة جديدة للشروع في معالجة الأسباب الجوهرية للأزمة الاقتصادية والمالية الراهنة".

ويشهد القطاع، الذي كان يوماً ما أحد ركائز الاقتصاد اللبناني، ركوداً منذ اندلاع الصراع في سوريا المجاورة.

جنرال إلكترونيك تؤمن إمدادات الكهرباء الجزائرية

وتطوير المصادر المتجددة لمواجهة الاحتياجات المستقبلية، بعد تزايد التكاليف التشغيلية لمحطات القديمة العاملة بالنفط والغاز.

ووجدت الجزائر نفسها، بفعل الأزمة الاقتصادية، التي تعيشها منذ أكثر من أربع سنوات، مضطرة إلى خفض الإنفاق على محطات الكهرباء التي يتبلغ الملايين من الدولارات سنوياً لتشغيلها.

وذكرت سونلغاز قبل فترة أن لديها خططاً لبناء عدة محطات هجينة لتعزيز منظومة الطاقة في البلاد والاستعداد لمواجهة الطلب المحلي المتزايد في السنوات المقبلة.

990
مليون دولار قيمة الصفقة بين شركة سونلغاز الجزائرية وجنرال إلكترونيك الأمريكية

وقال بولخراس حينها إن "هذه التكنولوجيا الجديدة ستسمح بتقليل ما بين 30 و40 بالمئة من الوقود المستهلك حالياً في المحطات المستخدمة في الجنوب".

ورغم هذا التفاؤل، يشك محللون في فرص نجاح هذه المحاولات، خاصة وأن الدولة تحتاج إلى تقاسم الاستثمارات مع الشركات الخاصة، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز الكفاءة التشغيلية لمحطات الجديدة.

وتهدف الجزائر إلى بلوغ الطاقة الإنتاجية للكهرباء بالبلاد بنحو 60 ألف ميغاواط بحلول العام 2030، منها 37 بالمئة من المصادر المتجددة.

الجزائر - وقعت شركة الغاز والكهرباء الجزائرية (سونلغاز) اتفاقية مع شركة جنرال إلكترونيك الأمريكية لإنتاج قطع غيار الكهرباء والتوربينات في البلاد.

قيمة الصفقة المبرمة بين الطرفين تبلغ 990 مليون دولار وتمتد لعشرين عاماً.

ومع أن الاتفاقية ستكون مخصصة بشكل فعلي لدعم القطاع الصناعي الجزائري، لكنها في الوقت ذاته ستساعد في تأمين إمدادات الكهرباء بالبلاد بشكل مستدام.

ونقلت الإذاعة عن وزير الطاقة محمد عرقاب قوله إن "الاتفاقية مهمة لأنها تخدم التنمية الصناعية وتساهم في القضاء على التبعية للخارج فم تصدير جزء منها لاحقاً نحو الأسواق الأفريقية".

ويبدأ تنفيذ العقد بقيمة سنوية تقدر بمليون دولار خلال السنة الأولى ليرتفع تدريجياً لتبلغ قيمته السنوية نحو 90 مليون دولار عند دخول الشركة مجال المنافسة، وسيتم تسويق قطع الغيار بأسعار تنافسية.

وأوضح الوزير أن استراتيجية القطاع تهدف لتطوير الصناعة المحلية لتوفير فرص عمل جديدة للشباب.

وناتي الاتفاقية بينما تعيش الدولة العضو في منظمة أوبك أزمة اقتصادية بسبب السياسات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في العقود الأخيرة.

وقال الرئيس التنفيذي لسونلغاز شاهر بولخراس إن "تصدير قطع الغيار نحو الخارج في أفاق العشرين سنة المقبلة سيخلق للخزينة العامة نحو مليار دولار".

وكانت الجزائر قد كشفت قبل فترة عن معالم استراتيجية جديدة لإنتاج الكهرباء بإنشاء 9 محطات هجينة

ولادة رابع أكبر مُصنِّع للسيارات في العالم

مجموعتا بي.أس.أي وفيات كرايسلر تبرمان صفقة اندماج

ويبلغ حجم المبيعات السنوية 8.7 ملايين سيارة من طرازات فيات والفرا روميو وكرايسلر ودوج ودي. أس وجيب ولانسيا ومازيراتي وأوبل وبيجو وفوكسوهول.

ومن المتوقع أن يستغرق إنجاز عملية الاندماج ما بين 12 و15 شهراً، كما يتوقع أن يحقق عوائد سنوية بنحو 4.11 مليار دولار.

وستكون هولندا مقراً رئيسياً للمجموعة التي ستردج في بورصا باريس وميلانو ونويويورك فيما سيتولى رئيس مجموعة فيات كرايسلر جون إلكان رئاستها على أن يكون رئيس مجموعة بي.أس.أي كارلو تافاريس مديرها التنفيذي.

ونسبت وكالة الصحافة الفرنسية لتافاريس قوله إن "الاندماج يشكل فرصة كبرى لكي نعرِّض موقعنا في قطاع صناعة السيارات في إطار سعينا لريادة عملية تحول نحو عالم أنظف وأكثر أماناً وقطاع نقل مستدام".

واعتبر المدير التنفيذي لفيات كرايسلر مايك مانلي أن الاندماج هو "اتحاد بين شركتين تمتلكان علامات تجارية رائعة وقوى عاملة ماهرة ومتفانية".

وستصبح المجموعة الجديدة رابع أكبر مجموعة من حيث المبيعات بعد فولكسفاغن وريينو نيسان ميتسوبيشي وتويوتا.

ويتوقع أن يؤدي الاندماج إلى وفرة كبيرة في النفقات حيث ستقاسم الشركتان تكاليف تطوير السيارات الكهربائية التي من المرجح أن تهيمن على تنقل الأفراد في المستقبل مع

عكس اندماج شركتي صناعة السيارات الفرنسية بي.أس.أي ومناقصتها الأمريكية الإيطالية فيات كرايسلر لإنشاء رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم تتجاوز عمالقة القطاع مع الظروف الاقتصادية الجديدة التي تتطلب تحالفات تجارية تسمح لها بتوفير النفقات لانتكاد حصة مهمة من سوق تشهد تنافسية كبيرة بالاعتماد على الطاقة المستدامة ومراعاة التوجه العالمي نحو المنتجات الصديقة للبيئة.

وذكر بيان مشترك أن المجموعتين أي الفرنسية لصناعة السيارات وفيات كرايسلر الإيطالية صفقة اندماج الثلاثاء بما حقق ظهور رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم.

وتأتى الاتفاقية التي بدأت تسرياتها تظهر قبل أسابيع، في وقت يواجه القطاع صعوبات في التحول لوسائل نقل أكثر اعتماداً على الطاقة المستدامة وأكثر مراعاة للبيئة.

باريس - وقعت مجموعتا بي.أس.أي الفرنسية لصناعة السيارات وفيات كرايسلر الإيطالية صفقة اندماج الثلاثاء بما حقق ظهور رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم.

وأضاف أن "الاتفاق لن يؤدي إلى إغلاق أي مصنع حيث سيعمل في المجموعة أكثر من 400 ألف شخص، مع عائدات إجمالية بنحو 170 مليار يورو".

واعتبر المدير التنفيذي لفيات كرايسلر مايك مانلي أن الاندماج هو "اتحاد بين شركتين تمتلكان علامات تجارية رائعة وقوى عاملة ماهرة ومتفانية".

وستصبح المجموعة الجديدة رابع أكبر مجموعة من حيث المبيعات بعد فولكسفاغن وريينو نيسان ميتسوبيشي وتويوتا.

ويتوقع أن يؤدي الاندماج إلى وفرة كبيرة في النفقات حيث ستقاسم الشركتان تكاليف تطوير السيارات الكهربائية التي من المرجح أن تهيمن على تنقل الأفراد في المستقبل مع

عكس اندماج شركتي صناعة السيارات الفرنسية بي.أس.أي ومناقصتها الأمريكية الإيطالية فيات كرايسلر لإنشاء رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم تتجاوز عمالقة القطاع مع الظروف الاقتصادية الجديدة التي تتطلب تحالفات تجارية تسمح لها بتوفير النفقات لانتكاد حصة مهمة من سوق تشهد تنافسية كبيرة بالاعتماد على الطاقة المستدامة ومراعاة التوجه العالمي نحو المنتجات الصديقة للبيئة.

وذكر بيان مشترك أن المجموعتين أي الفرنسية لصناعة السيارات وفيات كرايسلر الإيطالية صفقة اندماج الثلاثاء بما حقق ظهور رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم.

وأضاف أن "الاتفاق لن يؤدي إلى إغلاق أي مصنع حيث سيعمل في المجموعة أكثر من 400 ألف شخص، مع عائدات إجمالية بنحو 170 مليار يورو".

واعتبر المدير التنفيذي لفيات كرايسلر مايك مانلي أن الاندماج هو "اتحاد بين شركتين تمتلكان علامات تجارية رائعة وقوى عاملة ماهرة ومتفانية".

وستصبح المجموعة الجديدة رابع أكبر مجموعة من حيث المبيعات بعد فولكسفاغن وريينو نيسان ميتسوبيشي وتويوتا.

ويتوقع أن يؤدي الاندماج إلى وفرة كبيرة في النفقات حيث ستقاسم الشركتان تكاليف تطوير السيارات الكهربائية التي من المرجح أن تهيمن على تنقل الأفراد في المستقبل مع

عكس اندماج شركتي صناعة السيارات الفرنسية بي.أس.أي ومناقصتها الأمريكية الإيطالية فيات كرايسلر لإنشاء رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم تتجاوز عمالقة القطاع مع الظروف الاقتصادية الجديدة التي تتطلب تحالفات تجارية تسمح لها بتوفير النفقات لانتكاد حصة مهمة من سوق تشهد تنافسية كبيرة بالاعتماد على الطاقة المستدامة ومراعاة التوجه العالمي نحو المنتجات الصديقة للبيئة.

وذكر بيان مشترك أن المجموعتين أي الفرنسية لصناعة السيارات وفيات كرايسلر الإيطالية صفقة اندماج الثلاثاء بما حقق ظهور رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم.

وأضاف أن "الاتفاق لن يؤدي إلى إغلاق أي مصنع حيث سيعمل في المجموعة أكثر من 400 ألف شخص، مع عائدات إجمالية بنحو 170 مليار يورو".

عكس اندماج شركتي صناعة السيارات الفرنسية بي.أس.أي ومناقصتها الأمريكية الإيطالية فيات كرايسلر لإنشاء رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم تتجاوز عمالقة القطاع مع الظروف الاقتصادية الجديدة التي تتطلب تحالفات تجارية تسمح لها بتوفير النفقات لانتكاد حصة مهمة من سوق تشهد تنافسية كبيرة بالاعتماد على الطاقة المستدامة ومراعاة التوجه العالمي نحو المنتجات الصديقة للبيئة.

وذكر بيان مشترك أن المجموعتين أي الفرنسية لصناعة السيارات وفيات كرايسلر الإيطالية صفقة اندماج الثلاثاء بما حقق ظهور رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم.

وأضاف أن "الاتفاق لن يؤدي إلى إغلاق أي مصنع حيث سيعمل في المجموعة أكثر من 400 ألف شخص، مع عائدات إجمالية بنحو 170 مليار يورو".

واعتبر المدير التنفيذي لفيات كرايسلر مايك مانلي أن الاندماج هو "اتحاد بين شركتين تمتلكان علامات تجارية رائعة وقوى عاملة ماهرة ومتفانية".

وستصبح المجموعة الجديدة رابع أكبر مجموعة من حيث المبيعات بعد فولكسفاغن وريينو نيسان ميتسوبيشي وتويوتا.

ويتوقع أن يؤدي الاندماج إلى وفرة كبيرة في النفقات حيث ستقاسم الشركتان تكاليف تطوير السيارات الكهربائية التي من المرجح أن تهيمن على تنقل الأفراد في المستقبل مع

عكس اندماج شركتي صناعة السيارات الفرنسية بي.أس.أي ومناقصتها الأمريكية الإيطالية فيات كرايسلر لإنشاء رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم تتجاوز عمالقة القطاع مع الظروف الاقتصادية الجديدة التي تتطلب تحالفات تجارية تسمح لها بتوفير النفقات لانتكاد حصة مهمة من سوق تشهد تنافسية كبيرة بالاعتماد على الطاقة المستدامة ومراعاة التوجه العالمي نحو المنتجات الصديقة للبيئة.

وذكر بيان مشترك أن المجموعتين أي الفرنسية لصناعة السيارات وفيات كرايسلر الإيطالية صفقة اندماج الثلاثاء بما حقق ظهور رابع أكبر مصنع للسيارات في العالم.

وأضاف أن "الاتفاق لن يؤدي إلى إغلاق أي مصنع حيث سيعمل في المجموعة أكثر من 400 ألف شخص، مع عائدات إجمالية بنحو 170 مليار يورو".



أفاق الاندماج واعدة